



صندوق الایداع والتدبیر
+٠٣١٤٢+ ١ ٢٠٠٠ ٨ ٢٠١٢٨٨٢
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION

قطاع الادخار والاحتياط
IΘ.Q _ .٢E.٢
BRANCHE ÉPARGNE - PRÉVOYANCE

ملف صحفي

المهمة

يجسد قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير صفة الطرف الموثوق فيه، طبقا لنصوصه التشريعية والتنظيمية ونصوص مؤسسته الميسرتين : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

يتولى قطاع الادخار والاحتياط مهام صندوق الإيداع والتدبير المتعلقة باختصاصاته وذلك في مهن تعبئة الادخار، الاحتياط /التقاعد والتأمين ؛ « كمهيكل » و « مجتمّع » و « مقدم لحلول مفيدة » لفائدة السلطات العمومية، والمودعين والشركاء والمواطن.

أهم أرقام القطاع حتى نهاية سنة 2023

الادخار	الاحتياط
03 فئات رئيسية من المودعين المنظمين: المؤسساتيين والمهن القانونية والودائع	22 أنظمة التقاعد وصناديق مسيرة
157 مليار درهم من الودائع	أكثر من 20 مليار درهم مساهمات وأداءات سنوية
16 مليار درهم الأصول المندرجة بتفويض	أكثر من 4,4 مليون منخرط، مستفيد ومتقاعد
258 مليار درهم محفظة الأصول	أكثر من 143 مليار درهم مسيرة
أكثر من 2.000 مودع مؤسسي و/أو مقنن	أكثر من 3.600 منظمة منضمة
-	2052: أفق ديمومة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
359 مستخدم بما فيهم 264 مستخدم في مهن الاحتياط	

مهن قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

تعبئة الادخار

يتمثل نشاط تعبئة الادخار في تمركز وتعبئة وحفظ المدخرات على المدى البعيد ووضعها رهن إشارة المجموعة لأجل القيام بدورها كمستثمر مؤسسي في خدمة المصلحة العامة وذلك بتقديم حلول ملائمة وخدمات مشتركة ذات جودة. وبالتالي، يتولى قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير برسم أنشطته في ميدان الادخار ما يلي:

التدبير المتمركز للودائع الناشئة عن :

- احتياطات الضمان الاجتماعي - النظام العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- مدخرات صندوق التوفير الوطني التي يتم تجميعها من قبل بريد المغرب / البريد بنك،
- ودائع المهن القانونية (ودائع الموثقين وكتاب الضبط بالمحاكم، وهيئات المحامين...)،
- الأمانات (الإدارية والقضائية والضمانات...).

وتدبير الصناديق :

- احتياطات وفائض نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- مؤسساتيين محددين ك: صندوق ضمان حوادث السير...

الاحتياط

من خلال تسيير مؤسستين عموميتين تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية:

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA)

التأسيس:

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية ويسير شؤونها صندوق الإيداع والتدبير، تم تأسيسها وفق الظهير الشريف رقم 301.59.1 بتاريخ 27 أكتوبر 1959 الذي تم إتمامه وتعديله بالظهير رقم 131.14.1 بتاريخ 31 يوليوز 2014

مجال التدخل:

مجال التدخل يعمل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تحت ضمانات الدولة وتتجلى مهامه كما يلي :

- تلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة تعويضا عن حوادث الشغل أو الأمراض المهنية والإيرادات الممنوحة تعويضا عن إيرادات حوادث السير أو الممنوحة بموجب قرارات قضائية تعويضا عن حوادث الحق العام. وتنص المادة 2 من الظهير الطابع الإجباري لشركات التأمين وإعادة التأمين بدفع الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية إلى الصندوق الوطني.
- إصدار تأمينات هدفها :
 - دفع رساميل أو إيرادات مكونة من مساهمات محصلة ورسملة ؛
 - تأمين إيرادات معجل دفعها عمرية كانت أو مؤقتة ؛
 - تأمين إيرادات عمرية مؤجلة في حالة الحياة، من خلال دفعات واحدة أو دورية، والتي يمكن دفعها في حالة العجز.
- التدبير دون التزامات مالية :
 - لأنظمة تنص عليها تشريعات محددة ؛
 - لأي نظام أو معاش بشكل تعاقدى (تدبير مفوض).

أهم أرقام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لسنة 2023

التدبير الذاتي لمجال صناديق التضامن

- 0,86 رساميل مكونة وتعويضات محصل عليها؛
- 0,61 إيرادات مؤدات؛
- 92.271 عدد المستفيدين .

التدبير الذاتي للتقاعد روكور

- 72.823 عدد المساهمين النشطين؛
- 1,63 مليار درهم رقم المعاملات؛
- 1,20 مليار درهم معاشات مؤدات.

التدبير المفوض

- 3.612.531(*) عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية؛
- 4,66 مليار درهم المعاشات المؤدات.

(*) أخذاً بعين الاعتبار المستفيدين من برنامج تسيير والدعم الاجتماعي المباشر

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

التأسيس:

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هو مؤسسة تعمل في مجال الاحتياط الاجتماعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بالظهير بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1977 ويقوم بتسييرها صندوق الإيداع والتدبير.

مهمة النظام

تتجلى مهمة النظام في ضمان الحقوق الشخصية للمنخرط أو لذوي حقوقه برسم مخاطر الشيخوخة ومخاطر الزمانة والوفاة. وللقيام بهاته المهمة، يتألف النظام الجماعي من نظام عام ونظام تكميلي. وتتمثل الحقوق التي يضمنها النظام الجماعي في :

- معاش الشيخوخة والزمانة والوفاة؛
- القنوة؛
- التعويضات العائلية؛
- تحويل الحقوق.

ميدان التطبيق

يطبق النظام العام وجوبا على:

- المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية
- المستخدمين المتعاقدين الجاري عليهم الحق العام
- مستخدمي الهيئات الجاري عليها المراقبة المالية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 شوال 1379 (14 ابريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والهيئات المستفيدة من الإعانات المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية..

أما بالنسبة للنظام التكميلي، فهو نظام تعاقدى، ويطبق هذا النظام وجوبا على المنخرطين في النظام العام الذين يتوفرون على أجور تفوق سقف الاجرة المحددة سنويا من طرف النظام الجماعي، والذين يعملون لدى هيئة مشغلة موقعة لاتفاقية الانضمام إلى النظام التكميلي.

أهم أرقام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد لسنة 2023

النظام العام

- 3.532 المشغلون المنضمون؛
- 121.813 المنخرطون النشيطون؛
- 553.253 المنخرطون ذوو الحقوق؛
- 3,30 التحصيلات (دون احتساب الصناديق الداخلية للتقاعد) ؛
- 147.266 مستفيداً من المعاشات التقاعدية؛
- 7,57 مليار درهم المعاشات الممنوحة.

النظام التكميلي

- 45.998 المنخرطون النشيطون؛
- 0,32 مليار درهم التحصيلات.

الإنجازات الرئيسية برسم سنة 2023 - تعبئة الادخار

تنمية الودائع:

- التوقيع على تعديل الاتفاقية المبرمة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الإيداع والتدبير، المتعلقة بمعالجة الأجور؛
- التوقيع على اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تتضمن مكون تعاون في التدبير المالي.
- التوقيع على تعديل الاتفاقية المبرمة بين البريد بنك وصندوق الإيداع والتدبير فيما يتعلق بتدبير صندوق التوفير الوطني (CEN)؛
- التوقيع على اتفاقية مع هيئة المحامين طنجة المتعلقة بتدبير صندوق الإيداع والتدبير للحساب المهني للهيئة؛
- التوقيع على تعديلين للاتفاقية المبرمة بين صندوق الإيداع والتدبير والخزينة العامة للمملكة، يتعلقان بتفعيل التحويل الإلكتروني لفائدة كتاب الضبط وإحداث ضمانات تبادل البيانات الإلكترونية لفائدة الشركات المتنافسة على الصفقات العمومية.

الخدمة والتحسين الرقمي:

- مواصلة الحفاظ على شهادة ISO 9001 لجميع أنشطة تدبير الادخار؛
- إجراء دراسة استقصائية كمية ونوعية حول مستوى الرضا، شملت فئة عريضة من المستفيدين، أسفرت عن تحسن ملحوظ في مؤشر الرضا العام؛
- مواصلة تكثيف شبكة صندوق الإيداع والتدبير، خاصة مع افتتاح فرع أكادير؛
- إطلاق خدمة رقمية للأداء لفائدة المواطن عبر قناة إتاحة الأموال في وكالات البريد بنك مما يسمح للمستفيدين غير المتوفرين على حسابات بنكية للاستفادة من هذه الخدمة في أحسن الظروف والأجل؛
- استكمال هيكلية المشاريع في مجال الرقمنة والتحسين المستمر للخدمات، ولا سيما مع:
 - مواصلة تفعيل CDGNET+ على نطاق واسع؛
 - تعميم التحويل الإلكتروني لفائدة كتاب الضبط؛
 - تعميم خدمة دفع رسوم الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية على الوثائقين ذوو حسابات مفتوحة لدى فروع صندوق الإيداع والتدبير وشبكة البريد بنك؛
 - تعميم خدمة إضفاء الطابع اللامادي على سندات الصفقات العمومية عبر البوابة الوطنية للصفقات العمومية.

الإنجازات الرئيسية برسم سنة 2023 - الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

خلال سنة 2023، عهدت السلطات العمومية إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتدبير برامج اجتماعية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي ومكافحة الهشاشة. :

- برنامج تيسير : أداء منح تيسير برسم الموسم الدراسي 2022/2023 وإغلاق البرنامج لإدماجه في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر؛
- الدعم الاجتماعي المباشر : تدبير ثانوي بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لقد تم إطلاق هذا البرنامج بطريقة رقمية بشكل كلي تركز على تبادل المعطيات مع العديد من الشركاء المؤسساتيين والشروع في صرف الدفعة الأولى من الدعم خلال شهر دجنبر 2023؛
- المساعدات المباشرة للدولة في إطار البرنامج الاستعجالي لإعادة الإعمار ودعم إعادة بناء المنازل المدمرة بالمناطق المتضررة من زلزل الحوز : وضع آلية لأداء المساعدات المالية باعتماد وكالات القرب لفائدة أزيد من 60.000 مستفيد، والشروع في صرف هذا المساعدات ابتداء من أكتوبر 2023.

- الدعم المباشر للسكن : تم إطلاق هذا البرنامج بطريقة رقمية بشكل كلي تركز على تبادل المعطيات مع العديد من الشركاء المؤسساتيين، و تم الشروع في صرف الدفعة الأولى من الدعم خلال شهر يناير 2024؛
- التحول الناجح للنظام التكميلي للتقاعد « روكور » من نظام قائم على النقاط إلى نظام قائم على الرسمة، ابتداء من فاتح أكتوبر 2023.

الإنجازات الرئيسية برسم سنة 2023 - النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

- إدخال تحسينات تشغيلية مكنت من الرفع من جودة الخدمات وتقليص مدة معالجة الملفات والطلبات؛
- إطلاق نشاط جديد للتحليل والتدبير المسبق للمسار المهني للمنخرطين يستهدف بصفة خاصة المنخرطين المقبلين على التقاعد؛
- إطلاق وتفعيل الوكالات المتنقلة لتحقيق مزيد من القرب لفائدة المنخرطين؛
- مراجعة الإطار التعاقدى لتدبير محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من خلال التوقيع على اتفاقيات للتدبير المفوض مع كل من: CDG Capital و CDG Invest و Ewane Assets.
- مواصلة الحفاظ على أفق ديمومة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بشكل قار حتى سنة 2052.

الاعترافات الوطنية والدولية

تؤكد الجوائز والشهادات التي حصلت عليها المؤسسة على كفاءتها العالية في الإدارة، مما يعزز مكانتها الاستراتيجية ودورها المحوري في مساندة السلطات العمومية في تطوير إدارة الادخار والاحتياط.

